مخالفة الإعراب بين الخطأ والصواب

دراسة في وجوه القياس والتعليل عند النحاة

ملخص:

يمثل اللحن شكلاً من أشكال المخالفة الإعرابية وهو مرادف- غالباً- لمفهوم الخطأ في تقدير النحاة.وإذا كان كل لحن مخالفة فإن ذلك لا يعني أن كل مخالفة هي لحن بالضرورة.ذلك بأنه رغم ما يبدو على اللغة العربية من قوة الاستمساك بقرائن الإعراب وسماته النحوية فإن هناك جملة من العوامل الموضوعية والخصائص اللسانية التي أتاحت لأهلها قدرا كبيرا من حرية المخالفة التي ينطوي عليها نظامها اللغوي، وأفسحت المجال أمامهم رحبا وواسعاً للتعبير عن أغراضهم وفقا لمقتضيات النظام ومطالب فنون القول وجمال العبارة وهو ما جسّده القرآن الكريم بصورة بارعة وإعجاز تام.

د. كمال قادري
قسم الأدب
جامعة الإمام محمد سعود الإسلامية
الرياض – المملكة العربية السعودية

مقدمة: يعدّ الإعراب من أبرز مظاهر التركيب في اللغة العربية وأكثرها أهمية بين مقوّماتها اللسانية. وقد ارتبطت دلالته اللغوية على الإبانة والإفصاح في تصوّر اللغويين العرب من نحاة وبلاغيين بمفهوم الفصاحة باعتبارها معياراً لسانياً من معايير صحة الكلام واستقامته وبلاغته وبيانه. وقد ذكر ابن قتيبة في عيون الأخبار أنه يقال:"الإعراب حليةُ الكلامِ ووَشيُه"[1] وهي عبارة – لا شك – تختصر الكثير من الدلالات العميقة التي ينطوي عليها مفهوم الإعراب، وتشير- على الأقل – إلى الجوانب الهامة فيه، التي ينبغي النظر إليه

RESUME:

Malgré les caractéristiques de la Langue Arabe inspirant beaucoup de précautions a tout utilisations puisqu'elle repose sur des indices flexionnels et leur impacts, il n en demeure pas moins qu'elle renferme une somme de facteurs objectifs et linguistiques lui permettant d'être une Langue a larges sphères d'expressions multiformes exprimant les idées les plus sublimes avec une finesse infinie et selon les critères du

من خلالها، باعتباره قرينة من قرائن المبنى وسمة من سمات الجمال في اللغة العربية، وخاصية من خصائصه الفنية المتميّزة.

système de communication. Et la concrétisation de tout ce qui précède trouve son apogée dans le saint Coran.

تمهيد: ومع أنه لقي من الاهتمام والعناية في جهود القدماء ما يفوق كل اعتبار. إذ استحوذ على تصور النحاة عامة في تراثنا النحوي العربي إلى الحد الذي بلغ فيه درجة الترادف مع مصطلح النحو، بحيث أصبح النحو إعراباً والإعراب نحواً، كما قال الزجاجي. وليس مرد ذلك في واقع الأمر، إلى حقيقته الجوهرية، بين ظواهر اللغة العربية، بل مرده إلى الظروف والملابسات التي أحاطت بنشأة الدراسات اللغوية عامة، والنحوية منها خاصة. حيث كان لبروز ظاهرة اللحن الأثر البالغ في توجيه النظر أساسا إلى الإعراب لكونه أكثر المظاهر تعرضاً على ألسنة المتكلمين لمخالفة ضبط أواخر الكلمات[2] في البنى النحوية وما ينتج عن ذلك من أثر في المعنى. مما جعله يتحول بين أيدي النحاة إلى وسيلة من وسائل التحليل في صناعة النحو. كما طمس على معالم قيمته الجمالية والفنية في معالجة نظام الجملة في اللغة العربية.

وإذا كان اللحن يمثل شكلاً من أشكال المخالفة الإعرابية، وهو مرادف –غالباً– لمفهوم الخطأ، في تقدير النحاة، فإن كلّ لحن هو مخالفة. ولكن ليس كلّ مخالفة إعرابية لحناً بالضرورة. ومن هنا يطرح التساؤل التالي، في مستوى هذه المسألة: ما هي حدود مطالب الإعراب في النظام النحوي للجملة العربية؟ وما هي حدود مقتضيات المخالفة في الاستعمال ؟ أي: ما هي حدود ومعايير الصواب والخطأ في مخالفة الإعراب؟ وهو ما سوف نتطرق إليه بالتحليل من خلال نمطين من أنماط المخالفة في الجملة الاسمية، في ضوء التوجيه النحوي لأمثلتها.

1 – المبتـــدأ والخبـــر: وهما أساس الجملة الاسمية وعمدتها؛ بحيث لا يغني أحدهما عن الآخر.وذكر الخليل وسيبويه أن الأصل فيهما الرفع[3] وذلك نحو قوله تعالى: (واللَّهُ رَؤُوفٌ بالعبَاد) البقرة:207 و﴿ولَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ العنكبوت:45 و﴿كُلُّ نَفْس ذَائِقَةُ المَوْتِ﴾ العنكبوت:57 و﴿أَصْحابُ الجَنَّةِ خَيْرٌ مُسْتَقَرًا وأَحْسَنُ مَقِيلا﴾ الفرقان:24. فالمبتدأ والخبر في هذه الأمثلة متفقان في الرفع. وقد برّر النحاة ذلك من طريقين: أحدهما: العامل، وثانيهما: العلة.

فالتماثل بين المبتدأ والخبر في العلامة الإعرابية رفعًا حمل النحاة على القول بأن الضم علم الإسناد. غير أن ذلك إنما ينطبق بالاستقراء على التراكيب الاسمية المثبتة المجردة، التي يكونان فيها معربين إعرابا ظاهرا بحيث يحتملان علامة الرفع. ويوضح السيوطي ذلك بأن الرفع ثقيل فخُصّ به العمد لأنها أقل.والنصب للفضلات؛ لأنها كثيرة والجر لما بينهما[4].

وإذا أمكن للنحاة عامة تبرير مطابقة الخبر للمبتدأ رفعًا بتوافقهما معنىً وللكوفيين خاصة تبرير تخالفهما نصبًا (عند مجيء الخبر ظرفاً) لتخالفهما معنىً، فإن باقي مظاهر الإعراب لم تلق من التفسير لديهم جميعا، ما يكشف عن أسرارها سوى ما ذكروه من علل لفظية أو معنوية قرنوا بها تلك العلامات. ذلك بأنه إذا كانت المخالفة في المعنى تؤدي إلى المخالفة في الأثر الإعرابي فإن هناك من مظاهرها ما لا يعود، في الواقع، إلى اختلاف المعنى بين المبتدأ والخبر. فتسمية النحاة(إنّ)بالحرف الناسخ مرجعه إلى اعتقادهم بأصالة الرفع، وأنها هي العامل في زواله عن المبتدأ إلى النصب.

وقد تتبع بعض الدارسين[5] مسألة الرفع في الإسناد فذكر أن الأصل في اسم (إنّ) الرفع اعتمادا على قراءة الجمهور: (إنّ هذان لَساحران)طه: 63.حيث ذكر الفراء أنها لغة لبني الحارث بن كعب،يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف. وقرأها أبو عمرو وعيسى بن عمر(إنّ هذين لَساحران) وهي الجارية على سنن العربية من نصب الاسم ورفع الخبر.(6) كما استند النحويون أيضا إلى مسألة العطف على اسم (إنّ) بالرفع في قوله تعالى: (إنَّ الّذينَ آمَنوا والّذينَ هَادُوا والصَّابِئونَ والنَّصارى) المائدة: 69. ذكر القيسي أن (الصابئون) مرفوع عطفاً على موضع (إنّ) وما عملت فيه. وقيل:إنما رفع لأن (إنّ) لم يظهر لها عمل في (الّذين) فبقي المعطوف مرفوعا على أصله قبل دخول (إنّ) على الجملة؛ أي إنه معطوف عند سيبويه على الابتداء؛ لأن معنى:إنّ زيدًا منطلقٌ: زيدٌ مُنطلقٌ و(إنّ) دخلت توكيدا. كأنه قال: زيدٌ مُنطلقٌ وعمرو. وفي القرآن مثله: ﴿أنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ من المُشْركينَ ورَسُولُهُ﴾ التوبة: 3 وإن شئت جعلت الكلام على الأول فقلت: إنّ زيداً مُنطلقٌ وعمرًا ظريفٌ فحملته على قوله عز وجل: ﴿ولو أنَّ ما في الأرْض مِنْ شَجَرةٍ أقْلامٌ والبَحْرَ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أبْحُرٍ﴾ لقمان: 27. وقد رفعه بعضهم[7].

وذهب الزمخشري إلى أنه لا وجه للعطف على المبتدأ إذا كان الخبر مختلفا بل يكون على الابتداء. فلا يقال: عمرو معطوف على زيد، في قولك: زيدٌ قائمٌ وعمرو قاعدٌ. كما أنه لا يصح العطف على المبتدأ بالرفع قبل تمام الخبر في: إنّ زيدًا وعمرو منطلقان.وذكر الأخفش أنه إذا جُعل بعد الخبر فهو أحسن وأكثر. و لم يخطّئه؛ كقول جرير:

إنَّ الخِلافَةَ والنُّبُوَّةَ فيهِمُ والمَكْرُماتُ وسادَةٌ أَطْهارُ

قال سيبويه: "وإذا قلت:إن زيدًا فيها وعمرٌو، جرى (عمرو) بعد (فيها) مجراه بعد الظريف لأن (فيها) في موضع الظريف". أي: في موضع الخبر. وإلى جانب العطف استند النحاة في تأصيل مظهر الرفع في اسم (إنّ) إلى تابعين آخرين هما النعت والبدل. ذكر سيبويه أن قولك: إنّ زيدًا مُنطلقٌ العاقلُ اللبيبُ؛ يرتفع: العاقلُ اللبيبُ، على البدل من الضمير في (منطلق) أو من: زيد والنصب على النعت له؛ أي للاسم الأول المنصوب، وجعل من ذلك قوله تعالى: (قُلْ إنَّ رَبِّي يَقْذفُ بالحَقِّ عَلاَّمُ الغُيوبِ) سبأ: 48. وعند القيسي: من رفع (علاّم) جعله نعتا لـــ (ربّ) على الموضع أو على البدل منه، أو على البدل من الفاعل المضمر في: يقذف. ومن نصبه، وهو عيسى بن عمر، جعله نعتا لـــ (ربّ) على اللفظ أو على البدل. ويجوز الرفع على أنه خبر بعد خبر أو على إضمار مبتدأ[8].

ومن هنا فإن الذي شدّ اهتمام النحاة والمفسرين في مثال رفع الاسم بعد (إنّ) من الآية هو المخالفة الإعرابية للقياس؛ أي النصب. وكذا في مثال العطف عليه أو وصفه أو البدل منه بالرفع، فحملوا ذلك كله، على اعتبار الموضع والأصل. فهم في محاولتهم إيجاد مسوّغات لتبرير مظاهر المخالفة قياساً أو تعليلاً إنما كانوا يسعون في الغالب إلى استبعاد تصوّر اللحن فيها بجعلها مظاهر للتوافق انطلاقاً من الوجوه الإعرابية المتنوعة والخصائص اللغوية المختلفة لمعاني النحو. مما يعني بأنهم لم يكونوا ينظرون إلى مسألة التماثل الإعرابي على أنها مجرد توافق شكلي في العلامة الإعرابية، بل كانوا ينظرون إليها على أنها مظهر من مظاهر الانسجام والتآلف بين العناصر التركيبية، ليس من الناحية النحوية فحسب، وإنما من جوانب اللغة المختلفة وأهمها

الجانب البنوي. ويدل على ذلك الكثير من علامات المخالفة التي كشفوا عن أسرارها مما قد يتبادر إلى الأذهان حدوث اللحن فيها.

فقد كان النحاة إذًا من الناحية المنهجية على قدر كبير من الحذر والحيطة في معالجة مثل هذه الشواهد، وبخاصة ما كان منها في القرآن الكريم. لكنّ ذلك لم يمنع من وجود بعض من زعم أن قراءة الرفع في (إنّ هذانِ لَساحِرانِ) لحن. وهو زعم مدفوع. ذلك بأنه لم يوجد في القرآن حرف واحد إلا وله وجه صحيح في العربية. فلا مجال للقول إذًا بأنها خطأ لصحتها في العربية وثبوتها في النقل. وإن الذي شدّ اهتمام النحاة والمفسّرين في هذا المثال هو المخالفة الإعرابية للقياس؛ أي: رفع الاسم بعد (إنّ).

والواقع أن مقولات النحويين في هذا السياق تعبّر عن محاولة للبحث في أسرار خصائص التوافق في المعنى بين المبتدأ والخبر من خلال صور التوافق الإعرابي بينهما في المبنى؛ إلا أن مظاهر التماثل هنا تبدو غير واضحة المعالم. ذلك بأن العلامة الإعرابية بوصفها سمة من سمات الشكل الخارجي للتركيب لا تشير بالضرورة إلى نوع العلاقة القائمة بين العناصر اللغوية في الجملة. فعلى الرغم مما يلمح إليه قول الخليل وسيبويه والأخفش من أن مظهر توافق الخبر في الرفع مع المبتدأ متعلق بمسألة توافقه معه في المعنى، فإن الاتجاه إلى تقييد البنى النحوية للمبتدأ والخبر بمظهر الرفع من الناحية الشكلية، يستند إلى اعتبارات منطقية وفلسفية. وهو ما تبرزه عبقريتهم في ابتكار فكرة العامل وتعليلاتها، وما بذلوه من جهد ذهني جبّار في التأصيل والتفريع والتصوّر وتوليد الفكرة وتقليبها.

وقد كان يمكن لهذه الفكرة أن تكون الطريق الصحيح لفهم خصائص الإعراب بشكل عام وتماثل علاماته أو تخالفها بشكل خاص. وهو ما يلمح إليه اعتبار الجرجاني الإعراب نتيجة من نتائج معاني النحو وتابعا من توابعها[9] لكنّ الانشغال بالبحث عن عوامل الإعراب وعلله لذاتها والتركيز على قرائن المبنى وسماته في الغالب، مع إغفال جانب المعنى ضيّع عليهم فرصة استكشاف هذه الخصائص التي تكاد تبرز ملامحها أحيانا في ثنايا كلامهم، ثم تغيب أحيانا أخرى في خضم الوجوه الإعرابية وعللها وتأويلاتها.

2 - **المجـــاورة:** ومما يقع في باب المخالفة الإعرابية أيضاً ما ذكره سيبويه عن قولهم: جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ. قال: "فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم. وهوالقياس؛ لأن (الخَرِبَ) نعت للجحر، والجحر رفع. ولكن بعض العرب يجره وليس بنعت للضب. ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب. فجروه؛ لأنه نكرة كالضب"[10] ثم يأخذ في تفسير ذلك مستنداً إلى قوة تأثير تجاور العناصر التركيبية بعضها في بعض من الناحية الإعرابية معتبراً ما يمكن تصوّره مخالفة من جهة نحوية ما مطابقة من جهة أخرى. قال:

"فتركوا الرفع في (خرِب) وجروه حرصًا على المطابقة"[11] والمطابقة المقصودة هنا هي مطابقة الجوار، لا مطابقة الإعراب.

فالذي حملهم على ذلك إذاً هو القرب والجوار وأساسه هنا أيضا صوتي، وعلامته عارضة للمناسبة. مما يعني بأن المسألة تتعلّق في جانبها الشكلي باستبدال علامة الرفع - وأساسها نحوي - بعلامة الجر - وأساسها هنا صوتي - لاعتبارات لغوية تتصل بالجانب الفني والجمالي للغة. وهو ما عبّر عنه بوضوح في قوله: "وباب المطابقة باب حسن جدًا"[12] مما يعني بأن مخالفة ضوابط الإعراب المقتضاة في النظام النحوي للعربية متاحة للمتكلم ولكن بشروط وقرائن تحفظ للكلام انسجام عناصره وتآلفها، بما لا يدع مجالاً للإخلال بالمعنى والمبنى في آن معاً. فهو يفسر الجر هنا على أنه من المطابقة. ولكنه يعلل لذلك بقرينتين شكليتين إحداهما: التوافق في التنكير بين اللفظين: ضب وخرب، والأخرى: الجوار.

وقد خاض النحويون في هذا المثال بين مخطّئ، ومجيز، ومتأوّل له على وجوه العربية المختلفة. حيث أنكر السيرافي وابن جني مسألة الجوار وتأوّلاه على الوصف أو إنابة المضاف إليه عن المضاف لاستتاره، وتقديره في: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجه أي:حسنِ الوجهُ منه. قال ابن جني: "فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم، وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم: هذا جُحرُ ضبٍّ خَرِب. فهذا يتناوله آخر عن أول، وتالٍ عن ماضٍ، على أنه غلط من العرب لا يختلفون فيه، ولا يتوقفون عنه. وأنه من الشّاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز رد غيره إليه. وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفا على ألف موضع. وذلك أنه على حذف المضاف لا غير. فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام، في القرآن والشعر ساغ

وسَلِس وشاع وقُبل. وتلخيص هذا أن أصله: هذا جُحرُ ضبٍّ خَرِب جُحرهُ. فيجري (خرب) وصفا على (ضب) وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه. فتجري (قائمٍ) وصفا على (رجلٍ) وإن كان القيام للأب لا للرجل. وعلى نحوٍ هذا حمل أبو علي رحمه الله: "كبيرُ أُناسٍ في بجادٍ مزمّلِ. و لم يحمله على الغلط"[13].

و لم يحمل ابن جني القول هنا على الغلط أو الشذوذ بل عده من مألوف الكلام باعتباره نعتًا سببيًا خلافاً لما ذكره سيبويه بهذا الشأن – وإن لم يحمله عليه كما فعل ابن جني من بعده – قال: "هذا باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول إذا كان الشيء من سببه. وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوهُ، ومررتُ برجلٍ كريمٍ أخوهُ وما أشبه هذا. وإنما أجريت هذه الصفات على الأول حتى صارت كأنها له؛ لأنك قد تضعها في موضع اسمه فيكون منصوبا ومجرورا ومرفوعا، والنعت لغيره"[14].

فالزاوية التي عالج من خلالها النحاة هذه الصورة التركيبية هي الإعراب. وكانت مخالفة الخبر للمبتدأ، في غياب النواسخ أساساً لاعتقاد بعضهم بأنه غلط جرى في الكلام مجرى المثل. والأمثال يستجاز فيها ما لا يستجاز في غيرها، لكثرة الاستعمال لها، فهي تحتمل ولا تغير. بينما ذهب بعضهم الآخر إلى القول إما بحذف المضاف إليه، وإما بأنه جرى مجرى النعت السببي، وإما بأنه جرى في اللفظ خلاف المعنى – والأصل مطابقة المعنى للفظ – وإما بالجر على الجوار لغرض الإتباع الصوتي أو المناسبة. وقد اختلف النحاة في مسألة إعراب الجوار بين مجيز له، وبين مانع، معتبرا إياه شذوذا. حيث ذكر العكبري أن "الجوار من مواضع الضرورة والشذوذ، ولا يحمل عليه ما وُجدت عنه مندوحة" وذهب أبو حيان إلى أبعد من ذلك فجعله في غاية الشذوذ، ولأنه لم يعهد في خبر المبتدأ، إنما عُهد في الصفة وتبعهم من المحدثين عباس حسن قال: "والحق أن هذا النوع الغريب من الضبط، بسبب المجاورة. والنوع الآخر الذي سببه التوهُّم (الحذف) جديران بالإهمال، وعدم القياس عليهما بل عدم الالتفات إليهما مطلقا"[15].

أما المجيزون فقد تأوّلوه على الوجوه التي ذكرنا، وعلّلوا له بما يبرّر قبوله.حيث عزا القيسي إلى أبي عبيدة الحمل على الجوار قياسا على الجرّ في لفظ (قِتالٍ) من قوله

تعالى: ﴿يسألونَكَ عن الشَّهْرِ الحَرامِ قِتال فيهِ﴾ البقرة: 217. كما عزا إلى الكوفيين القول بالخفض على الجوار في لفظ (النّار) من قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أصْحابُ الأُخْدودِ النَّارِ ذاتِ الوَقودِ﴾ البروج: 4 لأن وجه الرفع يكون على الابتداء، ولما جاور المجرور جاز جرّه عليه. وكذلك قراءة حمزة والكسائي: ﴿عاليهِمْ ثِيابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ﴾ الإنسان: 21 - 16

وكل هذه الوجوه المذكورة إنما تصدر عن النظر إلى الجانب الإعرابي وإلى العلامة الإعرابية تحديداً، في جميع هذه الشواهد المختلفة أمثلتها ونماذجها. فلكل مثال منها وضع متميز من الناحية الأسلوبية والتركيبية، ومن ناحية المستوى اللغوي، بين كونها شعراً أو نثراً أو قرآنا. ولكن مبدأ تعميم القياس جعل النحويين يضعونها ضمن نمط تركيبي واحد انطلاقا من تخالف المظهر الإعرابي فيها. ولو رددنا الشواهد النحوية إلى سياقاتها اللغوية ضمن المستوى اللغوي للأنماط التركيبية وأساليبها المتعارفة فسوف يتبين لنا بأن المسألة لا تتعلق بظاهرة القلة والشذوذ والغلط، ومن ثَمّ المنع أو الإجازة، ولا بمبدأ تعميم القياس، بل تتعلق بخصائص العربية وبما تتميز به من براعة في المزاوجة بين السمات التركيبية والسمات الفنية الجمالية وما ينتج عن ذلك من مخالفة لمطالب التركيب، ولكن دون الإخلال بنظامه النحوي العام.

ولعل ذلك ما يسبغ على هذا النوع من الأمثلة شكلا من التميز أكثر من غيرها، مما يكون مساوقاً للأصول العامة للتركيب. وذلك فضلاً عما تتصف به العربية من سعة أفق في قبول مثل هذه المخالفات. ويدل على ذلك كثرة الوجوه الإعرابية أو الوجوه الاحتمالية التي استعرضها النحويون بشأنها اعتبارًا وتقديرًا. ومن ذلك قولهم بأن في (خرب) ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة في محاولة منهم لإدماجها ضمن الأنماط العامة أو التذكير بها على أقل تقدير، باعتبارها أصلا.

ورغم ما تتصف به علاقة المجاورة من منطق في تبرير مظاهر المخالفة الإعرابية من الناحية الصوتية، في كثير من الشواهد النثرية والشعرية فقد عدّها بعض النحاة القدماء.

كما رأينا - عند العكبري وأبي حيان مظهرا من مظاهر الضرورة التي لا ينبغي القياس عليها. كما عدها بعض الدارسين المحدثين - كما رأينا - عند عباس حسن مظهرا غريبا من مظاهر الضبط الإعرابي. واعتبر الدكتور عبد اللطيف حماسة

توجيهات النحاة لها شكلا من أشكال الاحتيال لتعليل المخالفة الإعرابية وإنكاراً منهم لخصوصية الشعر بوصفه فناً له قواعد خاصة به، قد تتفق مع ما استخلصوه من النثر أو تختلف. فلفظ (مُزَمّلِ) من قول امرئ القيس أصله الرفع. وليس مرد الجر فيه إلى عامل الجوار لـ (بجاد) فحسب قياسا على (خَرِب) بل مرجعه إلى مجرى حركة الروي في أبيات القصيدة أيضاً وهي الكسرة. ولذلك فالجر هنا هو علامة مناسبة صوتية لقول الشاعر:

كـــأنَّ طُمَيـــةَ المُجَيْمِرِ غُدْوَةً ... مِنَ السَّيْلِ والغُثّـــاءَ فَلْكَةُ مَغْزِلِ

كَـــأنَّ أَبانًا في أَفانـــينِ وَدْقِه ... كَبيرُ أُنـــاسٍ في بِجـــادٍ مُـــزَمَّلِ

ومثله جرّ (أسود) في قول دريد بن الصمّة في رثاء أخيه، وقافيته على روي دالٍ مكسورة:

وكُنْتُ كَذاتِ البَوِّ رِيعَتْ فَأَقبَلَتْ ... إلى جَذَمٍ مِنْ مِسْكِ سَقْبٍ مُجَلَّدِ

فَطاعَنْتُ عَنهُ الخَيْلَ حتَّى تَبدَّدَتْ ... وحتَّى عَلاني حالِكُ اللَّونِ أسْوَدِ

فالتعارض الحاصل بين مطلب الرفع في الشاهدين من الوجهة الإعرابية (النحوية) وبين مقتضى الجر من الوجهة الفنية (البنية الصوتية للقافية) ممثلة في حركة الروي، أدّى إلى الترخّص في الإعراب لأمن اللبس. فالعدول عن مظهر الرفع يشكل مخالفة نحوية بينما يشكل الجر موافقة صوتية. وهو ما يعني ترجيح المطابقة الفنية على المطابقة النحوية. ذلك بأنه من خصائص العبقرية في الصياغة الشعرية أن يحرص الشاعر على الملاءمة بين مطالب النظام اللغوي، وبين مقتضيات التناسق الفني في أبيات القصيدة. وهو ما يعرف بتركيب البيت النحوي وإيقاع القصيدة الصوتي[17].

والواقع أن النحاة لم يضعوا مصطلح (الجوار) خاصا بالشعر، ولكنْ حملاً على ما صادفوه من أمثلة في النثر من كلام العرب والقرآن الكريم. ولم يكونوا أيضا يحتالون للظواهر اللغوية في تفسيرها أو تعليلها بما كانوا يعرضونه من وجوه وآراء، وإن بدا على بعضها — أحيانا – التعسّف الذي يمكن إرجاعه إلى مسألة خلط المستويات اللغوية. فحركة الروي هنا تشكل تبريرا آخر للمخالفة وسندا قويا لها إلا أن ذلك لا

يلغي أبدا تأثير علاقة الجوار في المبنى الإعرابي من الناحية الصوتية، كما يتضح في المثالين المذكورين[18].

ويذهب تمام حسان بهذا الشأن إلى أن الإعراب قد يكون أحيانا زائدا عن مطالب بيان المعنى النحوي. وذلك في ظل تضافر القرائن، مما يجعل من الترخّص في الإعراب وعدم مراعاته وسيلة للوصول إلى غرض أسلوبي عدولي ما،كمراعاة المناسبة الصوتية بين أواخر كلمتين متجاورتين، ومراعاة القافية في الشعر. ومسألة المجانسة الصوتية هنا باعتبارها داعيا من دواعي المجاورة، تبدو وثيقة الصلة بما ذهب إليه قطرب من أن ظاهرة اختلاف العلامات الإعرابية إنما تعود إلى مبدأ الخفّة في الأداء اللفظي لا إلى تغير المعاني النحوية. وهو زعم ينطوي على قدر كبير من الأهمية إذا وضع في إطاره اللغوي الصحيح والمتعلق أساسا بالتغير الإعرابي غير الناتج – كما ذكرنا سابقا –عن تغير في المعاني النحوية لعناصر التركيب خلافا لباقي المواضع التي يتبع فيها تغير الإعراب تغير المعاني النحوية. وقد ذكر الدكتور عبد المجيد عابدين أن الدراسات اللغوية المقارنة دلّت على أن اللغات السامية لا تعرب الخبر ولا المضاف، ولا الفعل المضارع، باستثناء حالة النصب فيه، إلا أنه بفعل المجانسة الصوتية التي أغرم بها الناطقون الأولون بالعربية أعربوا الخبر بإعراب المبتدأ[19].

ومما يدل على قناعة النحاة بأهمية عنصر المناسبة الصوتية هو ما نلمسه لديهم من امتداد تأثيرها إلى فكرة العامل. حيث يشبّه ابن يعيش هذه المسألة بمظهر التنازع، مرجّحاً في ذلك اختيار البصريين إعمال الثاني خلافا للكوفيين، معللا إياها بأنك تكسب بذلك رعاية جانب القرب وحرمة المجاورة. وذكر أن مما يدل على رعايتهم جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا: جُحرُ ضَبٍّ خَرِب، وماءُ شَنٍّ بارد. فأتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها وإن لم يكن المعنى عليه. ألاَ ترى أن (الضب) لا يوصف بالخراب و(الشنّ) لا يوصف بالبرودة. وإنّما هما من صفات الجُحر والماء[20].

وعليه فإن هذا النوع من المخالفات الإعرابية التي تقع في الكلام دون الإخلال بصحته وفصاحته استنادا إلى مسوّغات صوتية أو مقتضيات فنية جمالية، فإنها رغم كونها تشكل واقعا لغويا متعارفا ومقبولاً إلا أنها تبقى مجرد إجراء استثنائي مشوب بمسحة وجدانية أو انفعالية لها تميّزها وخصوصيتها ضمن سياقات الكلام اللغوية، من

مقامية ومقالية. ولعلّ هذا ما حمل بعض نحاتنا القدامى على اعتبارها غلطاً جرى في الكلام مجرى المثل أو هي من الضرورة والشذوذ بحيث لا يقاس عليها. والحقيقة أنها من الظواهر الموقعية المرتبطة أساسا بمواقف لغوية معينة ومخصوصة، بحيث تعد شكلا من أشكال الابتكار والإبداع اللغوي الطارئ والمتحرر، خلافا للكلام الاعتيادي الموافق لمطالب النظام النحوي ممثلا في أنماطه اللغوية المطردة نسبيا.

فهم في محاولتهم إيجاد مسوغات لتبرير مظاهر المخالفة إنما كانوا يسعون في الغالب إلى جعلها مظاهر للتوافق باعتبار الوجوه الإعرابية المتنوعة والخصائص اللغوية المختلفة. مما يعني بأنهم لم يكونوا ينظرون إلى مسألة التطابق الإعرابي على أنها مجرد توافق شكلي في العلامة الإعرابية، بل كانوا ينظرون إليها على أنها مظهر من مظاهر الانسجام والتآلف بين العناصر التركيبية، ليس من الناحية النحوية فحسب، وإنما من جوانب اللغة المختلفة، وأهمها الجانب الصوتي.

خـــاتمة:

ومن هنا يمكن لنا أن نخلص إلى القول بأن العربية رغم ما يبدو عليها ظاهراً من قوة الاستمساك بقرائن الإعراب بالشكل الذي يجعلها تتحوّل إلى هاجس خوف مستمر لدى المتكلم من اللحن،فقد اجتمعت لها جملة من العوامل الموضوعية واللسانية التي أتاحت لأهلها قدراً كبيراً من الحرية التي ينطوي عليها نظامها اللغوي، وأفسحت المجال أمامهم رحباً وواسعاً للتعبير عن أغراضهم وفقاً لمقتضيات النظام ومطالب فنون القول وجمال العبارة. وهو ما جسّده القرآن الكريم بكل دقائقه وتفاصيله، ومثّل بإعجازه وبيانه أرقى وأبرع صور استغلال هذه المساحات المتاحة مما أطلق عليه النحاة والبلاغيون قديما مصطلح التوسّع أو الاتساع، وهو ما عدّه ابن جني مظهراً من مظاهر شجاعة العربية.

الهوامش:

1 – عيون الأخبار(ابن قتيبة)157/2.

2 – الإيضاح في علل النحو:ص91 والرد على النحاة:ص72 وطبقات اللغويين والنحاة:ص21 وعيون الأخبار 155/2 وتاريخ اللغات السامية:ص15.

3 – الجمل (للخليل) ص118 والكتاب 23/1 و126/2 والمقتضب 128/4 والمفصل:ص24

4 – الهمع 1821 والتركيب النحوي في الآيات المدنية:ص68.جامعة حلب.

5 – وهو ما قام به ا لأستاذان:إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي.

6 – معاني القرآن للفراء 184/2 ومشكل إعراب القرآن 237/1 وشذور الذهب:ص46.

7 – معاني القرآن 262/1 والكشاف 39/2 و180.

8 – الكتاب 145/2 و147 ومشكل إعراب القرآن 212/2 والكشاف 73/5.

9 – أصول النحو العربي:241 والمدارس النحوية 252 وعالم اللغة عبد القاهر:175 والظواهر التركيبية 205.

10 – الكتاب 436/1 والنحو الوافي 450/3 والمدارس النحوية:ص148.

11 – الكتاب 67/1 و436 وإعراب القرآن (الزجاج) 380/1.

12 – الكتاب 67/1 والمدارس النحوية:ص174.

13 – الخصائص 191/1-193.

14 – الكتاب 22/2 و25-34 والكواكب الدرية 98/1.

15 – الكتاب 67/1و22/2 ومعاني القرآن (الأخفش) 261/1 والأصول 58/1 والخصائص191/1 وإملاء ما منّ الرحمان 92/1 والبحر المحيط 174/8 والمغني:ص760 والأشباه والنظائر 119/1 والنحو الوافي 451/3.

16 – إملاء ما منّ به الرحمان 192/1 ومشكل إعراب القرآن 94/1

17 – حركة الروي في القصيدة العربية – مجلة مجمع اللغة العربية 115/1986/59.

18 – القافية والأصوات اللغوية: ص134 وشرح شواهد المغني 883/2.

19 – الإيضاح في علل النحو:ص69 والظواهر التركيبية:ص105 والبيان في روائع القرآن: ص368.

20 – شرح المفصل 78/1.